

ما زالت أزمة ارتفاع الأسعار قضية الساعة، وما زال الحديث عنها مالى الدنيا وشاغل الناس حتى ذهب الكثيرون إلى التشاؤم من إمكانية إيجاد وصفة سحرية لعلاجها، وما زالت الكرة في مكاها ولا وجود للاعبين حقيقيين يصنعون الانتصارات ويعيدون الفرحة إلى الوجوه التي أرهقتها جشع التجار وتعامي الكثيرين عن مطالب الفئات المسحوقة وفئة ذوي الدخل المحدود، وإذا كان هذا الأمر لا يهم الطبقات الغنية، فإن الطبقات التي دونها تشاركها في المواطنة ولها الحقوق والواجبات عينها دستوريا. ولأنها كما ذكرنا في مقدمة تحقيقنا «أزمة»، فإنه لا بد من الوقوف على أسبابها ومعرفة طرق الخلاص منها، وهذا الأمر لا يخبرنا عنه إلا أهله وأصحاب الاختصاص، فقد أكد عدد من رؤساء الجمعيات التعاونية أن أزمة ارتفاع الأسعار مصطنعة وأنها تخضع لضغوط كبيرة من فئة مخملية تدفع نحو إسقاط جميع الحلول لوأدها. وشدد الجميع على ضرورة تفعيل قانون كسر الاحتكار والشراء الجماعي، فآزمة الغلاء آخذة في التفاقم، وأضرارها ستكون كارثية على الجميع، مما يتطلب إيجاد الحلول السريعة والناجعة لهذه الأزمة، وإلا فإن الكرة ستكون وستندرج لتأخذ كل من يقف في طريقها. أزمة ارتفاع الأسعار كارثة حقيقية في نظر الكثيرين، فإلى تفاصيل اللقاءات التي أجرتها «الأنباء» مع أهل الاختصاص وفرسان الميدان:

إعداد: محمد راتب

ارتفاع الأسعار أزمة كارثية بانتظار الوصفة السحرية.. ودعوات



د. محمد حمود الجبري



صالح القطيفي



محمد مطلق الدجيني

السلع، فألى متى هذا السكوت والتفرج على أبنائنا يسامون سوء العذاب عبر تحميلهم ما لا يطيقون من أجل تحصيل بعض الأموال لتكون رصييدا إضافيا لجشع التاجر واستغلاله.

الثقافة الاستهلاكية

من جانبه، أكد أمين السر ورئيس لجنة المشتريات في جمعية خيطان التعاونية د. محمد حمود الجبري أن مقاطعة الجمعيات للسلع التي ارتفعت أسعارها بنسب خيالية وبصورة غير مبررة هي السلاح الأجدى ضد جشع التاجر، لكن المقاطعة لا تكفي وحدها إذا لم يردفها قيام مؤسسات الدولة بنشر برامج توعية عن الثقافة الاستهلاكية وذلك من خلال حملات منظمّة، مشيراً إلى أنه رغم وجود مبررات حقيقية لموجة ارتفاع الأسعار التي تفاقمت قبل نحو سنة من الآن بسبب حدوث الكوارث إلا أن هناك مبالغتات غير منطقية من قبل الكثير من التجار والشركات الموردة في رفع أسعار سلعها وإيصالها إلى حد جنوني يوقح حجم الكارثة والارتفاع الحقيقي وذلك بدليل انخفاض سعر السلعة نفسها في الدول المجاورة التي لها نفس الظروف الاقتصادية والاستهلاكية والشراعية.

وقال الجبري: إن السوق بات متخماً بالعديد من الماركات المنافسة التي تتسم بالجودة المرتفعة والأسعار المنافسة، لافتاً إلى أن هناك بعض السلع التي ارتفعت في بلد المنشأ بنسب بسيطة لا تتجاوز 5٪؛ أو زادت أسعارها بسبب ارتفاع قيمة النفط العالمي، لكن الشركة الموردة لها لم تتورع في المطالبة برفع سعرها بنسبة تتجاوز 50٪ فما فوق، مما يجعل بعض تلك الشركات في دائرة الاتهام واستغلال الظروف لصالح تحقيق مكاسب أكبر على حساب المستهلك، بل إن أسعار بعض السلع المصنعة محلياً تبيع في الدول المجاورة بأسعار أقل مما هو موجود في بلد منشأها الكويت، وذلك مع اعتبار تكاليف الشحن والنقل إلى الدول المجاورة في حين أنها لا تستدعي تلك التكاليف في الكويت.

وناشد الجبري وزير التجارة أنس الصالح تحمّل مسؤولياته تجاه المستهلكين وتفعيل قانون كسر الاحتكار الذي أقر منذ سنة 2007 ولم يتم تفعيله حتى الآن لأسباب مجهولة، حيث إن هذا القانون سيسهم بشكل فاعل في خلق بيئة تنافسية بين الشركات وكثرة المعروض وتقليل السعر خصوصاً السلع المتحركة من قبل وكيلها المصري.

ودعا الجبري الجمعيات التعاونية إلى الوقوف صفاً واحداً في وجه الحملة الشرسة التي يتعرض لها المستهلكون عبر مقاطعتها للسلع المهمة وإيقاف توريدها ما سيدفع التاجر على خفض سعرها مطالبا لجنة الأسعار برفع سعرها بأكبر في الحياة التعاونية وأن تشدد من رقابته وأن تضرب بيد من حديد على يد من تسول له نفسه زيادة الأسعار بلا مبرر أو برفع سعر سلعة ما حتى تُجدد جميع السلع يتم رفع سعرها تلقائياً، مطالبا مجلس الأمة بالتحرك السريع لوضع حد فاصل لظاهرة الغلاء من خلال الضغط على التجار وتفعيل قانون كسر الاحتكار، بعد أن ارتفعت أسعار الحاجات الاستهلاكية مثل الحفاضات وحليب الأطفال وعلب السردين والزبدة بصورة جنونية بنسبة تتجاوز الـ 60٪ في بعض



عدنان سلمان السالم

عن أزمة ارتفاع الأسعار، حيث رأى أن لجنة الأسعار مستهدفة من قبل التجار، وهناك ضغوط كبيرة تمارس عليها، إلى حد أن ذهب البعض إلى عدم الاكتراث بما تصدره من قرارات وتجاوزها والتحرك بحرية بعيداً عن المسائلة أو العقوبة. وضرب القطيفي مثلاً بزيادة أسعار بعض أنواع الشوكولاتة الشهيرة بنسبة 5٪ مع أنه تمت زيادة أسعارها قبل أقل من سنة، فما المبرر لهذه الزيادة وما الأسباب المختلفة على اللجنة، وممارسة الأساليب نفسها على الجمعيات وهي تقول بقناعة تامة إن الموافقة ستأتيكم من الاتحاد، فعلى أي أساس تُطفي اللجنة الموافقة على زيادة؟ وهل هناك محسوبيات في عملها؟ وعلبه فإننا ندعو إلى أن تكون اللجنة بمنأى عن ضغط التجار، وأن يكون الاتحاد منتخبا لتكون قراراته أكثر صلابة وقوة وفي صالح المستهلكين.

وتساءل: إلى متى يستمر السكوت عما يجري في الأسواق، وإلى متى نقف مع الجلاء ضد الضحية، وإلى متى نسكت عن الحق ونترك للباطل المجال ليسرح ويمرح، وإلى متى نقبل بأن تكون لعبة في أيدي التجار ترمينا تارة وتلقفنا تارة أخرى؟ موضحاً أن الموقف الموحد للجمعيات التعاونية هو الفيصل في هذه المسألة وهو القادر على كبح جماح الغلاء والحد من انتشاره.

واستدكر القطيفي قيام الجمعيات التعاونية قبل فترة باتخاذ موقف موحد من بعض شركات الحليب المشهورة التي قامت برفع أسعار منتجاتها، وكان لهذا الموقف عظيم الأثر في لحم هذا التهور وإرغام الشركة على تعديل أسعارها وإعادتها إلى سابق عهدها، وهذا الأمر إن تسول فسيدفع عطفة لجميع من تسول له نفسه التلاعب بالأسعار أو الأوزان، وسيدفع رسالة واضحة بان العمل الجماعي بات أقوى من قرارات الاتحاد.

ولفت إلى أن ارتفاع الأسعار أصبح أشبه بالعدوى، فلا يكاد يرتفع سعر سلعة ما حتى تُجدد جميع السلع يتم رفع سعرها تلقائياً، مطالبا مجلس الأمة بالتحرك السريع لوضع حد فاصل لظاهرة الغلاء من خلال الضغط على التجار وتفعيل قانون كسر الاحتكار، بعد أن ارتفعت أسعار الحاجات الاستهلاكية مثل الحفاضات وحليب الأطفال وعلب السردين والزبدة بصورة جنونية بنسبة تتجاوز الـ 60٪ في بعض

بيع سلعة بالأسعار الجديدة بسبب طلب المستهلكين المستمر لها وتواجدها بقوة في السوق، وهذا الأمر للأسف يجعل تحركنا هشاً، ولذا فإننا نطالب الجمعيات التعاونية جميعاً بالوقوف وقفة واحدة وعدم الرضوخ للضغوط والمقاطعة الكاملة لهذه الشركات. وشدد على أن تكون المقاطعة لبعض السلع بالتعاون والتنسيق بين الجمعيات ووزارة التجارة للحد من عرض المنتج أيضاً في الأسواق الموازية، ونراهن على أن هذا الاقتراح سينهي الإقراءات والأكاذيب من قبل بعض الشركات عن بلد المنشأ والغلاء العالمي، ويجبر التاجر على العودة عن غيه والقبول بالسعر الحقيقي للسلعة.

وقال الجبري إن صبرنا بدأ ينفذ ولن نستكت على هذه المهازل، ولابد من أن نذكر بأن لجنة الأسعار تخطط ولكن ليست لديها صلاحيات الإلزام، حيث إنها لا تملك أكثر من مخالفة الجمعية التي تخالف تعاميم الاتحاد أو قرارات اللجنة، ونحن نتمنى أن تتعاون معنا وزارة الشؤون بإيقاف ملف أي جمعية مخالفة وهو أمر نرجو ألا تصل إليه، ولكن إذا اضطررنا فإننا سندافع بشراسة عن المستهلكين ونعيد الحقوق المسلوية.

لجنة الأسعار مستهدفة

أما رئيس مجلس إدارة جمعية الشهداء التعاونية صالح القطيفي فقد كان شديد اللهجة في الحديث

الصفة أو السلعة	الوزن	السعر قبل 2009	السعر بعد 2009	نسبة الزيادة
جبنه الحلوم	الصدوق زنة 10 كغ	16 ديناراً	45 ديناراً	300٪
الجبنه الفرنسي	الصدوق	32 ديناراً	45 و 80 فلس	65٪
التمر هندي	عبوة صغيرة	65	220	238٪
الأرز الطويل بسمتي (من أفضر الأنواع)	2 عبوة * 20 كغ	16 ديناراً	32 ديناراً	100٪
السكر	كيس خيش 50 كغ	5 ديناراً	12,5 ديناراً	140٪
الأرز القصير الأميركي (من أشهر الأنواع)	10 كغ	2,800	6 دنانير	142٪
السمن الحيواني	عبوة	1,200 ديناراً	2,200 ديناراً	83٪
الزبدة (من أشهر الأنواع)	كروتونة كبير 100 غرام للحيبة الواحدة	17,575 ديناراً	30,400 ديناراً	84٪
الزبدة السعودية	كروتونة زنة الحبة الواحدة 200 غرام	17,550	31,600	80٪
زيت عباد الشمس (من أشهر الأنواع)	5 لترات	7 دنانير	12 ديناراً	71,5٪
زيت الذرة (من أشهر الأنواع)	4 لترات صار	6110	10 دنانير	63,5٪
حليب بودر (من أشهر الأنواع)	كروتون ووزن الحبة 1,8 كغ	19 ديناراً	29,365 ديناراً	50٪
حليب بودر (من أشهر الأنواع)	2,5 كغ	21,335 ديناراً	34,635	62٪
حفاظات الأطفال (من أشهر الأنواع)	تم تخفيض وزنه من 160 إلى 120 غراماً	13,900 للوزن الأول	6,400 دنانير	25٪
مسحوق غسيل (من أشهر الأنواع)	250 غراماً	5 دنانير	7,910	58٪
مسحوق الشوكولاتة (من أشهر الأنواع)	1 كغ	14,830	24,545	65٪

رؤساء الجمعيات طالبوا بتفعيل قانون كسر الاحتكار ومنح لجنة الأسعار صلاحيات أكبر وتوحيد المواقف في عملية المقاطعة

وذكر الجبري من أن عدم اتخاذ إجراءات صارمة وعاجلة سيجول الأمر إلى كارثة مستفحلة من الصعب توقيضها أو معالجتها، وقد أن الأوان أن تتجاوز الأمور الأحاديث والخطب الرنانة والمواظف الفارغة إلى الأفعال، متمنياً من وزارة التجارة القيام بمهامها على أكمل وجه فهي الجهة الرئيسية في الرقابة والفائدة على وقف التلاعب والحد من استغلال حاجة المستهلكين للسلع الأساسية، فإلّا، تشهد منذ 3 سنوات ارتفاعات هائلة في الأسعار في غياب الرقابة من قبل الوزارة.

وبيّن أن المواقف الهزيلة لبعض الجمعيات التعاونية تلعب دور أكبر من خلال الاستيراد المباشر للسلع ودعمها من قبل الدولة وخصوصاً السلع الأساسية والتي تحتاج إلى تدخل من قبل الحكومة بعد أن شهدنا خلال السنوات السابقة ارتفاعات جنونية طالت جميع السلع والأشياء في الأسواق، فالشراء من بلد المنشأ مباشرة والدعم الحكومي سيكونان رديفين في حل الأزمة.

والمح إلى إمكانية قيام اتحاد الجمعيات التعاونية بلعب دور أكبر من خلال الاستيراد المباشر للسلع ودعمها من قبل الدولة وخصوصاً السلع الأساسية والتي تحتاج إلى تدخل من قبل الحكومة بعد أن شهدنا خلال السنوات السابقة ارتفاعات جنونية طالت جميع السلع والأشياء في الأسواق، فالشراء من بلد المنشأ مباشرة والدعم الحكومي سيكونان رديفين في حل الأزمة.

وقف المنتجات ومقاطعة كاملة من جهته كشف عضو لجنة الأسعار ورئيس جمعية المعارض التعاونية محمد مطلق الدجيني عن توجه لجنة الأسعار لإصدار قرار ضد الشركة التي تنفرد برفع أسعار سلعها أو التي تتلاعب بالأوزان من غير العودة إلى اللجنة بتضمين وقف منتجاتها عن جميع الجمعيات التعاونية والمقاطعة الكاملة لها لتكون عبوة لمن تسول له نفسه التلاعب بأوزان العباد والضغط عليهم في لكمة عيشهم.

ودعا إلى ضرورة الوقوف أمام هذا الإصرار المدمر والتصدي له بما نملكه من أدوات وإمكانات، وفي سبيل تحقيق ذلك فإنني أطلب بعدد مؤتمر وطني لمناقشة هذا الأمر وإنشاء هيئة متخصصة

بداية طالب رئيس جمعية الخالدية التعاونية عدنان السالم بالعمل الجاد والمسؤول للحد من هذه الهجمة الشرسة التي لم تبق ولم تذر شيئاً إلا وأتت عليه، وقال بما أننا أهل الميدان ونحن نرى بشعاب هذه القضية فمن المؤكد أن لدينا الحلول ولكن لا بد من تفعيلها من قبل الجهات المختصة، فلنسا أصحاب القرار ولكن لدينا العلاج الناجع الذي ينصف الجميع. ودعا السالم إلى اتخاذ إجراءات فاعلة على الأرض تتمثل في مراجعة جميع أسعار المواد التي ارتفعت خلال الفترة الماضية بصورة جنونية وإعادة أسعارها إلى ما كانت عليه في السابق أو إعفاء الشركات الموردة لها من توريدها إلى الجمعيات التعاونية والقيام باستيرادها مباشرة من بلد المنشأ.

وأضاف أن من الإجراءات الرادعة أيضاً تحديد نسبة ربح لكل السلع المستوردة لا تتجاوز الـ 5٪، إضافة إلى الرقابة الدائمة والمستمرة على فواتير الشحن وأسعار المنشأ، مشدداً على ضرورة تشكيل فريق متخصص ومستقل لمقارنة الأسعار بالدول المجاورة واحتساب الفروق وتقديم مقترحات لسعر السلعة الحقيقي. ورأى أن هذه الأدوات كفيّة بالحد من الغلاء الفاحش وتحقق في الوقت ذاته المعادلة المطلوبة في توفير السلعة بأسعار معقولة وعدم الإضرار بالتاجر، وهذا الأمر يجب أخذه بعين الاعتبار وعدم الوقوف مع طرف على حساب طرف آخر، فالذي نسعى إليه هو الإنصاف وإعطاء كل ذي حق حقه.

والقى السالم اللوم في ارتفاع الأسعار المطرد على بعض التعاونيين الذين وقفوا إلى جانب التجار وقبلوا بتوفير السلعة في التعاونيات بالأسعار الجديدة بحجج واهية يسوقونها لتبرير مآربهم، والتي تتمثل في الأزمة العالمية وارتفاع الأسعار في بلد المنشأ، إضافة إلى شح المواد في العالم اليوم في ظل وجود تجار الأزمات وعصف الحروب بالدول المجاورة.

والمح إلى إمكانية قيام اتحاد الجمعيات التعاونية بلعب دور أكبر من خلال الاستيراد المباشر للسلع ودعمها من قبل الدولة وخصوصاً السلع الأساسية والتي تحتاج إلى تدخل من قبل الحكومة بعد أن شهدنا خلال السنوات السابقة ارتفاعات جنونية طالت جميع السلع والأشياء في الأسواق، فالشراء من بلد المنشأ مباشرة والدعم الحكومي سيكونان رديفين في حل الأزمة.

وقف المنتجات ومقاطعة كاملة من جهته كشف عضو لجنة الأسعار ورئيس جمعية المعارض التعاونية محمد مطلق الدجيني عن توجه لجنة الأسعار لإصدار قرار ضد الشركة التي تنفرد برفع أسعار سلعها أو التي تتلاعب بالأوزان من غير العودة إلى اللجنة بتضمين وقف منتجاتها عن جميع الجمعيات التعاونية والمقاطعة الكاملة لها لتكون عبوة لمن تسول له نفسه التلاعب بأوزان العباد والضغط عليهم في لكمة عيشهم.

السالم: تحديد نسبة الربح بما لا يتجاوز الـ 5٪ والرقابة المستمرة على فواتير الشحن وأسعار المنشأ

المطيري: الشراء الجماعي عن طريق الاتحاد بات مطلباً ملحاً وأسعار الخضار والفواكه أحرقت جيوب ذوي الدخل المحدود

القطيفي: العمل الجماعي أقوى من القرارات ولجنة الأسعار ترضخ أحياناً للضغوط وتستسلم لرغبات التجار

البصري: تفعيل قانون كسر الاحتكار والشراء من دون وسيط وتوريد السلعة للجمعيات مباشرة

السمحان لـ «الأنباء»: أطالب بلجنة لمراقبة الأسعار عالمياً وعقد مؤتمر وطني لمناقشة الأمن الغذائي



عبدالعزیز السمحان

أكد رئيس لجنة الأسعار عبدالعزیز السمحان أن اللجنة تسعى منذ تشكيلها إلى الوقوف على ما يطرأ على الأسواق من عمليات ارتفاع الأسعار ومحاولة إيجاد الحلول الفاعلة لمنع وقوع المستهلكين فريسة ولقمة سائفة في أفواه أصحاب الشركات، موضحاً أن اللجنة تعاني من تقييد أعمالها وعدم قدرتها على الوصول إلى جميع السلع بسبب القيود المفروضة على علمها.

وبيّن أن عمل اللجنة يقتصر على بعض السلع الغذائية المملعة والخبز، ولا تدخل القرطاسية ولبازم العائلة والبناء رغم أنها موجودة في التعاونيات في إطار صلاحياتها، إضافة إلى وجود الكثير من الأشياء التي تحتاج إلى ضبط في الأسعار كسوق السيارات والأسواق الموسمية، وعلبه فإننا نطالب بتوسيع عمل اللجنة ومنحها صلاحيات أكبر لتكون مؤثرة وفاعلة.

وطالب السمحان بضرورة عقد مؤتمر وطني لمناقشة الأمن الغذائي وضبط أسعار السلع، على أن تكون توصياته ملزمة والأخذ بها نحو التطبيق، إضافة إلى تشكيل هيئة متخصصة مستقلة لتابعة الأسعار العالمية وتطبيقها على السوق المحلي، بهدف عدم إيقاع الظلم بأحد أو تعرض التجار للخسارة بسبب افتقارنا للمعلومات الصحيحة والمؤكدة. وناشد المسؤولين في الدولة الأخذ بهذا الاقتراح وتشكيل الهيئة للتمكن من ضبط الأسعار، فالمعلوم للجميع أننا كدولة خليجية نستورد 90٪ من المواد من خارج الكويت سواء الغذائية أو الاستهلاكية، وأسعار هذه المواد عالمية ومرتبطة بالخارج، وبعض الشركات للأسف تبالغ ببعض المستندات والأرقام، ولذا فإننا نريد أن نقطع الطريق أمام الشك بالوصول إلى اليقين.

وأعرب رئيس اللجنة عبدالعزیز السمحان عن أمه في أن يكون عمل لجنة الأسعار أكثر تأثيراً وأن يكون منظماً لضمان تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع، والتزام الجمعيات التعاونية بقراراته وعدم تجاوزها، لأننا نعمل لمصلحة الجميع ولا نعمل من أجل مصالحنا الخاصة، موضحاً أن الأزمة لم تستثن أحداً، وهي تتفاقم وستأخذ أبعاداً مختلفة إن لم يتم التصدي لها والوقوف في وجه العابثين بالأمم الغذائي في البلاد.

**الديجيني: توجه لوقف
توريد منتجات الشركات
المتلاعبة بالأسعار
أو الأوزان والمقايضة الكاملة
لبضائعها**

**الجبري: لابد من مراجعة
شاملة للأسعار التي زادت
وبث التنوعية بالثقافة
الاستهلاكية هو السلاح
الأجدي في محاربة الجشع**

**السحمان: لابد
من منح لجنة
الأسعار صلاحيات أكبر
لممارسة دور
فاعل ومؤثر**

لإنشاء هيئة متخصصة ومستقلة لوضع النقاط على الحروف



نواف الدويسان



محمد البصري



سلطان المطيري

من دون وسيط هو الحل الأفضل لمواجهة أزمة ارتفاع الأسعار، كما سيعمل هذا الاقتراح حال تطبيقه على كسر الاحتكار ومنع التكسب على حساب أقوات المستهلكين الذين نرى بام أعيننا ونسمع بأذنيننا امتعاضهم ومطالبتهم للمسؤولين العاصفة والمطالبهم للعاملين بالتحرر العاجل لمعالجة هذه القضية.

وكشف عن أن التعاونيات تقوم بمساعدة أصحاب الدخل المحدود عبر إقامة المهرجانات الاستهلاكية لتخفيض الأسعار بنسب كبيرة جدا، وهذا الأمر في إطار إمكانياتنا، ولكن يجب أن يعلم الجميع أن مثل هذه المهرجانات تؤثر في المركز المالي للتعاونية حيث تقوم بدعم هذه السلع في الكثير من الأحيان على حساب النتائج المالية.

ودعا إلى ممارسة الضغوط وتفعل دور الاتحاد وقيام التجارة بمهامها، والعمل كفريق واحد لإيقاف المنتجس التي تم رفع أسعارها، وعدم التفرغ خارج السرب والخروج على القرار الجماعي، وهذا الأمر شاهدناه إضافة ورأينا نتاجه على أرض الواقع وهو ما يستغله الكثيرون لتزوير أسعارهم الجديفة، في ظل تشردم القرار وعدم الرغبة في الالتزام بالتطبيق.

وبين البصري أن على وزارة التجارة مسؤولية كبرى في ضبط السوق وعدم التلاعب بالأسعار والأوزان، وهي مطالبة بالتواجد في كل مكان ومنع السلع التي تم رفع سعرها من غير موافقة مصادرة من دخول الجمعيات وحتى الأسواق الموازية، إضافة إلى تشكيل لجنة للاستيراد من المصدر الأساسي خصوصا للمواد الاستهلاكية وتصدير السلعة للجمعيات مباشرة من دون أي وسيط.

وتساءل: لماذا نجد الأسعار في السعودية أرخص من الكويت بربع القيمة، ولماذا يتم رفع الأسعار والتجج بأسعار النفط وعدم العودة إلى السعر الأول حال انخفاض أسعار النفط، أليس هذا اعتداء سافر على حقوق جديدين وتولي وزيرين كقوة عين الطاهرة، أليس تصيد بعض الشركات حدوث ارتفاع عالمي على المواد الأولية للمعالجة في رفع أسعار سلعا بصورة جنونية جريمة بحقنا جميعا، والمتضرر الأول والأخير هو المستهلك؟! والاحتتم باننا امام مسالة في غاية الأهمية وهي تتطلب تشكيل هيئة مستقلة لتفعيل قانون كسر

الإحتكار الذي تم التمتع عليه، إضافة إلى السماح باستيراد المواد من بلد المنشأ وعدم الحاجة إلى الوسيط الذي يحتكر السلعة مع التاجر ويتلاعب بالأسعار كيفما أراد، إلى جانب الالتزام بقرارات الاتحاد وتعميماته وما تسفر عنه اجتماعات لجنة الأسعار.

العمل الجماعي

وفي الإطار ذاته أكد رئيس جمعية الفجاء التعاونية نواف الدويسان أن العمل الجماعي والوقوف صفا واحدا في مواجهة ارتفاع الأسعار هو الحل الأنجع لهذه الكارثة التي أصابتنا جميعا بالذهور، فالأسعار ترتفع بشكل جنوني وهستيري في غياب الرقابة والقرارات الرادعة التي تقف في وجه هذه الهجمة الشرسة التي طالت كل شيء على وجه الأرض.

ورأى أن عدم استجابة بعض الجمعيات التعاونية لقرارات

الاتحاد ولجنة الأسعار والالتزام بتطبيقها كانت له انعكاسات سلبية شديدة السوء، داعيا جميع الجمعيات التعاونية إلى العمل بروح الفريق الواحد، والتعاقد والتكاتف لمقاومة السلع التي يتم رفع أسعارها وعدم توفيرها على رفوف الجمعيات، ما يجبر أصحاب هذه الشركات على العودة إلى السعر الأول بسبب الخسائر التي سيتعرضون لها، لأن شق عصا الطاعة جراً الكثيرين على تدمير مخططاتهم والتلاعب بالأسعار ورفعها على هواهم.

وقال إن الدعوات والمطالبه بإنشاء هيئة مستقلة للأسعار محقة وتصب في صالح المستهلكين، مستدركا بأنه يجب اختيار أعضاء هذه الهيئة من التكنولوجيا والعاملين في المجال التعاوني مع تطعيمها بكوادر من التجارة والشؤون إلى جانب تمكينها من اتخاذ قرارات يتم تنفيذها، فليس من المعقول أن تشكل هيئة فقط لبيان الوضع وعدم اتخاذ أي إجراء ملموس.

وشدد على أن المستهلك هو الخاسر الوحيد من هذا التباطؤ الشديد في حل هذه الكارثة والقضاء على أسبابها خصوصا بعد تشكيل مجلس أمة وحكومة جديدين وتولي وزيرين كقوة عين لوزارتي الشؤون والتجارة ونضع هذه المشكلة بين يديهما لمعالجة وحلها مع أهل الاختصاص، كما نرجو من أصحاب الشركات التعاون مع الجمعيات في هذا الخصوص لرفع العيب عن المستهلكين.

فساد تجاري

إن عضو لجنة الأسعار ورئيس جمعية كيفان التعاونية منصور التنبى استنكر ما يحدث في الكويت فسوق محلي يزرع فيه ذؤو الدخل المحدود تحت وطأة الغلاء الفاحش في أسعار جميع السلع سواء الغذائية أو الاستهلاكية وحتى لوازم العائلة والأجهزة الإلكترونية وغيرها، متسائلا: ما المبرر للتجار في زيادة أسعار هذه السلع بصورة هستيرية؟ وأين وزارة التجارة من متابعة هذا الفساد التجاري وطمع التجار، وقد وضعوا رقاب المستهلكين بفتاتون عليها؟ ورأى التنبى الذي احتفل جميعته باليوبيل الذهبي ومرور 50 عاما على تأسيسها، أنه لا بد من تطبيق قانون كسر الاحتكار الموجود منذ 2007 ولم يتم تفعيله حتى الآن، ولا ندري ما الأسباب؟ معتبرا أن قيام الجمعيات بالاستيراد من الدول الأخرى سيجعل التاجر يرضخ



منصور التنبى

السلع البديلة، ونشكروهم على تفهمهم لذلك.

تفعيل قانون كسر الاحتكار

ولم يكن حديث نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة المشتريات في جمعية صباح الناصر التعاونية سلطان المطيري بعيدا عما ذهب إليه الآخرون، حيث شد على ضرورة تفعيل قانون كسر الاحتكار، والشراء الجماعي للجمعيات التعاونية عن طريق الاتحاد، مبينا أن تطبيق اللجنة الأمرين سيكون له مردود إيجابي على الواقع السعري.

وطالب بمؤتمر وطني لبحث هذه الكارثة التي حلت بالمستهلكين من ذوي الدخل المحدود، والخروج بقرارات فاعلة ذات مصداقية يتم تطبيقها على الأرض ولا تكون حبرا على ورق، إضافة إلى تفعيل دور وزارة التجارة وإدارة حماية المستهلك وزيادة عدد المفتشين لضبط الأسعار ومنع التلاعب بالأوزان.

وتكشف المطيري عن وجود انقسام واضح بين الجمعيات التعاونية في الالتزام بقرارات اتحاد الجمعيات التعاونية ولجنة الأسعار، ما جعل الشركات المستغلة في دائرة التمكين من المستهلكين وضرب القيم والأخلاق التجارية عرض الحائط، وجعل التعاونيات والأسواق الموازية لفئة سائقة في أفواه التجار وضغفاء النفوس.

وحذر من تفاقم الأزمة واتساعها يوما بعد يوم، وازدياد العيب على المستهلك، مشادا أعضاء مجلس الأمة متابعة هذا الموضوع بشكل جدي وإعطاء ما يستحق من أولوية لكونه يصب في مضمار الأمن الغذائي والاستهلاكي الذي يجب على الدولة ضمانه وتوفيره لأبنائها بأسعار معقولة.

ولفت المطيري إلى إمكانية علاج هذه المشكلة عبر اتخاذ بعض الإجراءات والتي تتمثل في تشكيل لجنة ثلاثية من التجارة والميررات والظروف، لكن إذا تابعت اللجنة المضمر وتبين أن المصدر تحسين وحصد ونزل السعر فلا بد أن تعيد اللجنة السعر إلى ما كان عليه، فهذا سيد من التلاعب، خصوصا أن هناك شركات ترفع بدافع العدى من الشركات المناظرة لها ليس إلا.

وقال: إن جمعية كيفان لا تقبل بإدخال السلع التي ارتفعت أسعارها، وترفضها حتى تأتي الشركات الموردة لها بكتاب من الاتحاد، لكن بعض الجمعيات خالفت القرارات، ونحن في مجلس الإدارة نحاول على المستهلكين في منطقة كيفان أن نتوجه إلى

جنوبية خلال الفترة السابقة، وخصوصا الخضار والفواكه، ولم يعد بإمكان الكثير من ذوي الدخل المحدود إدخال بعض المنتجات إلى بيته.

وتساءل: هل يعقل أن يصل سعر كيلو الرمان إلى دينارين؟ وصندوق الأفسدي من الحجم الصغير يتجاوز سعره الدينارين وهو مازال في موسمه؟ مع العلم أنه يباع في بلد المنشأ مثل سورية وليبان بسعر أقل من نصف دينار، وهذا يعني أن وصوله إلى الكويت يضاعف سعره أكثر من 300٪، ولذا نحن أمام مسؤولية ملقاة على عاتق الجميع في وقف زحف الغلاء والحد من انتشاره.

مقاومة السلع المحتكرة

وأما رئيس جمعية اليرموك التعاونية فيصل الأنصاري فقد دعا إلى مقاطعة السلع المحتكرة التي يتم رفع سعرها، وقيام صارم بمنع التجار من التصرف وفق هواهم ومزاجهم، وتخصيص رقم ساخن وتشغيل موظفين لاستقبال الاتصالات على مدار الساعة لرصد المخالفات وتحريرها بحق مرتكبيها.

والقى الأنصاري باللوم في اتساع رقعة الكارثة على تشردم التعاونيين وعدم قوفهم موقفا موحدا، وعدم قدرة لجنة الأسعار على الوقوف في وجه التجار باتخاذ قرارات صارمة وملزمة للشركات والجمعيات، مستدركا بأن ما شهدناه خلال الفترة الأخيرة أثبت أن اللجنة ليست فعالة على الأرض وليست صاحبة سلطة، وغير قادرة على مخالفة المخالفين، وقال إن القرارات التي أصدرتها لجنة الأسعار ليست ملزمة لأحد، فقد رأينا أن الكثير من الجمعيات التعاونية وفرت السلع التي تم رفع أسعارها ووضعها على رفوفها مع وجود تعميم من اللجنة بمقاطعة هذه السلعة وعدم رفع سعرها، في إشارة واضحة إلى عدم الاعتراف بشعبية اللجنة أو رغبة البعض في الخروج على القرارات.

قرارات التجارة رفعت الأسعار

وكان لرئيس جمعية سولي التعاونية فهد الجبيني رأي مختلف عما ذهب إليه فيصل الأنصاري حيث أوضح أن لجنة الأسعار تكتم بواجبها تجاه المستهلكين، لتقوم بمعالجة بدور أكبر في الساحة التعاونية ولذا من الضروري جدا إتاحة الفرصة لها للمواد التي يعانى منها ذؤو الدخل المحدود عبر اتخاذ قرارات غير صائبة كان آخرها فتح باب التصدير للمنتج البيض ما تسبب في رفع أسعاره وخلق أزمة يومية كان بالإمكان تلافيها باتخاذ قرارات صائبة ومنع تصدير منتج لا يحقق الكفاية المحلية.

وتذكر أن التعاونيات تقوم بواجبها في التخفيف من وطأة ارتفاع الأسعار عبر إقامة المهرجانات التسويقية ومهرجانات تحطيم الأسعار، ولكن هذا الأمر لا يحقق التوازن المطلوب إذ إن الارتفاع لم يستثن السلع الأساسية واليومية التي يحتاج إليها الجميع، ولذا فإبني أؤيد التوجه لضبط ارتفاع الأسعار بطريقة تكفل جميع المستهلكين.

**الدويسان: المقاطعة بحاجة إلى اتفاق
جميع الجمعيات التعاونية وتفعيل
الرقابة واتخاذ قرارات رادعة**

**الأنصاري: مقاطعة السلع المحتكرة
ووضع قانون صارم وتخصيص رقم
ساخن لمتابعة الشكاوى على مدار
الساعة**

**العدساني لـ «الأنباء»: تفعيل قانوني
المنافسة التجارية وكسر الاحتكار
الضمانة لوقف نزيف الأسعار**



رياض العدساني

حذر النائب رياض العدساني من مخاطر التمادي في رفع الأسعار، وضرب الطبقة الوسطى الذي سيؤدي بالضرورة إلى هز الكيان الاقتصادي في الكويت، وتعطيل شريحة من المجتمع عن أداء مهامها بالشكل المطلوب لبناء الوطن، ولجؤها إلى التفكير في طرق الحصول على قوت يومها بشتى الطرق.

وذكر العدساني أنه سيطالب وزير التجارة بتطبيق قانون المنافسة التجارية 2007/10 وعدم تطبيق القانون القديم 1964 لأن قانون المنافسة التجارية يلغي القانون القديم، وفي هذا حفظ لحقوق الشركات والمستهلكين، مبينا أن تطبيق القانونين سيؤدي بالضرورة إلى تخفيض حقيقي للأسعار، وفتح المجال للشباب لممارسة التجارة ودخول سوق العمل من أوسع أبوابه والمشاركة في بناء المجتمع اقتصاديا. وأعرب عن رفضه الشديد لوقوع أي غبن على المستهلكين أو التجار، وعدم السماح للمستهلكين بالتلاعب فوق المعقول على حساب ذوي الدخل المحدود والمتوسط، إضافة إلى عدم الرضا عن تعرض الشركات لأي خسارة محققة، لذا فإننا سنعمل بشكل قانوني وإنساني على إعطاء كل ذي حق حقه، وذلك في إطار عمل مجلس الأمة التشريعي والرقابي.

وأسف لعدم جدية السلطتين في السابق في معالجة هذا الملف الذي تابعناه منذ 7 سنوات ورسدنا مراحل تطوره والأسباب التي أوصلتنا إليه، واليوم وبعد أن وصلنا إلى مجلس الأمة سنعمل هذا الملف على أعناقنا ولن نتوانى في محاربة شبح الغلاء أن تبين لنا النيات غير السليمة في هذا الجانب. وتذكر أن الحجج التي يسوقها التجار لتبرير طلبات رفع الأسعار في أغلبها غير حقيقية، وهي شائعة يعلقون عليها مأربهم، فهم يتحججون تارة بارتفاع أسعار المواد الأولية وتارة أخرى بارتفاع الأسعار في بلد المنشأ بسبب ارتفاع أسعار النفط، فلو قلنا أسعار النفط التي بلغت 122 دولارا في الآونة الأخيرة مع ما كانت عليه الأسعار في 2008 والتي بلغت 135 دولارا لكان من الأجدي لهذه الشركات القيام بخفض الأسعار لا رفعا.

واختتم النائب رياض العدساني بأن أكثر الكويتيين يعتمدون في معاشهم وقوت أبنائهم على ما يتقاضونه من رواتب، في جانب وجود الكثير من الالتزامات المترتبة عليهم من أقساط وغيرها، ما يجعل ارتفاع الأسعار أمرا في غاية السوء بالنسبة إليهم وأمرا بحاجة إلى الإنقاذ العاجل والسريع وتقديم الحلول الناجعة والنافذة.